من الحكومة المصريـــة ، معناه المحدد ، والـــذي لا يحتاج الـــى ذكاء كبير لاكتشافه هو (مطلوب منك مغادرة غزة) التي اصبحت تسمى « المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية وعين لها حاكم اداري عام » (٢٧) .

مراحل تصفية الظاهرة العسكرية الفلسطينية

بعد ان اعلنت حكومة عموم فلسطين ، وفي ضوء الظروف السياسية التي سبق الاشارة اليها ، توجهـــت اليها الانظار مـــن قبل جميع المواطنين الفلسطينيين ، آملين ان تسهم في رفع القدرة العسكرية للشعب الفلسطيني ، حيث ربط وجودها وقدرتها على الاستمرار بوجود الاداة العسكرية لـ « أن ايجاد الجيش لكل دولة .. أكانت الظروف سلما او حربا ـــ لمن اهم العوامل لبلوغها ما اسست من اجله . ان عدم وجود جيش والقبول بالامر الواقع عمل سلبي انهزامي وكان الافضل منه عدم ايجاد الدولة بالمرة » (٢٨) . بدلا من هذا ، كانت قيادة المنطقة الجنوبية لقوات الجهاد المقدس تصدر قـــرار بموجبه « تقتصر قوة الجهاد المقدس في المنطقة الجنوبية على سرية واحدة لا غير . وعلى ذلك فيجب ان توزع القوة في القطاعات المختلفة كالاتي : في كل قطاع من القطاعات الاربعة ضابط واثنان وعشرون عسكريا » (٢٩) . وبناء على ذلك ، قلصت الادارة العسكرية التابعة لحكومة عموم فلسطين ، والعاملة في المنطقة الجنوبية ، الى ٩٢ جنديا وضابطا ، في الوقت الذي كان عدد السكان الموجودين في تلك المنطقة لا يقل عن ٢٠٠ر٠٠٠ نسمة ، وقطاع غزة برمته مهدد بالسقوط ، خصوصا وان وضع الجيش المصري آنذاك كان ضعيفا ، حيث لم يكن قد فك الحصار بعد عن القوات المصرية المحاصرة في الفالوجـــة .

وقد اتخذت قيادة قوات الجهاد المقدس قرار التخفيض نظرا الى « حالة الجنود السيئة من حيث التجهيزات والمؤن » ، ولان « المورد الذي كنا نستمد منه لدفع الرواتب قد بدأ يقل وليس امامنا سوى تخفيض عدد رجال الجهاد المقدس عوضا عن زيادتهم في هذا الوقت العصيـــب » .. وذلك حسب ما أشار اليه المفتش العام لقوات الجهاد المقدس ، والذي كان قد اتصل بالامين العام لجامعة الدول العربية ، موضحا الحال المزرية ، تجهيزا وتموينـــا ، لرجال الجهاد المقدس في المنطقة الجنوبية . وقد تعهد الامين العام له بما يلـــي : « ١ ـــ تتعهد الجامعة بـ ١٢٠٠ جندي في المنطقة المصرية من حيث : أ) الرواتب . ب) التجهيزات التامة . ج) المؤن اللازمة . د) يستفهم مـــن قائد سلاح الفرسان الملكية المصرية عن عدد قوات الجهاد المقدس في المنطقة